اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 68

25 أبريل —1 مايو 2011

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

محمد بن راشد يعدل قانون إنشاء صندوق دبي للدعم المالي

أصدر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي القانون رقم 5 لسنة 2011 بتعديل بعض أحكام قانون إنشاء صندوق دبي للدعم المالي والقرار رقم 1 لسنة بتعديل أحكام قرار الضمانات المالية الواجب توافرها للاستفادة من صندوق دبي للدعم المالي. ونص القانون رقم 5 على استبدال المادة رقم 6 من القانون رقم 24 لسنة 2009 بشأن إنشاء الصندوق ليكون للصندوق في سبيل تحقيق أهدافه القيام بمنح القروض والتسهيلات الائتمانية للجهات الحكومية وغير الحكومية التي يتقرر دعمها وفقاً لأحكام القانون، وإصدار الاذونات والسندات والصكوك وأية أدوات مالية أخرى داخل الإمارة وخارجها نيابة عن الحكومة لتوفير السيولة المالية اللازمة لتمويل المشاريع، وكفالة التزامات الجهات الحكومية وغير الحكومية لدى الغير، والاستثمار في المشروعات التجارية وتأسيس صناديق الاستثمار وإدارة المؤسسات والشركات التجارية بمفرده أو بالاشتراك مع الآخرين. وكذلك إنشاء وتملك المؤسسات والشركات التجارية ذات العلاقة باختصاصات الصندوق بالكامل أو بتملك حصص أو أسهم فيها سواء داخل الإمارة أو خارجها، وفتح وإدارة الحسابات لدى البنوك داخل الإمارة أو خارجها والحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية اللازمة لتحقيق أهدافه وأهداف الشركات والمؤسسات التابعة له، وفرض التأمينات العينية والكفالات المالية اللازمة على الجهات التي يتقرر إقراضها واتخاذ الإجراءات كافة التي تكفل استيفاء حقوقه منها بما في ذلك تحويل هذه الحقوق إلى أسهم وأصول لديها، وأية مهام أو أنشطة أخرى ذات صلة بأهداف الصندوق. ونص القرار رقم 1 على استبدال نص المادة 1 من القرار رقم 9 لسنة 2009 بشأن الضمانات المالية الواجب توافرها للاستفادة من صندوق دبي للدعم المالي على انه يجب على أية جهة ترغب في الحصول على الدعم المالي من الصندوق أن تقدم التأمينات العينية والكفالات المالية للوفاء بما قد يترتب عليها من التزامات تجاه الصندوق ويشترط في هذه التأمينات والكفالات أن تكون ذات قيمة حقيقية وان تكون قابلة للتنفيذ الفوري عند الحاجة ويكون للجنة ووفقا لما تقتضيه المصلحة العامة تحويل حقوق الصندوق المالية إلى أسهم وأصول لدى الجهات المقترضة وبدا العمل بالقانون والقرار اعتبارا من 17 مارس 2011 .

تعليق

أكد معالي أحمد حميد الطاير محافظ مركز دبي المالي العالمي أن التعديل بموجب القانون والقرار يستهدف توفير الضمانات لدى الصندوق لكفالة حقوقه مقابل الدعم المالي الذي يقدمه للمؤسسات والشركات، ما يمكن الصندوق «متى احتاج» من أن يلجأ للأسواق للاقتراض أو زيادة موارده المالية لمصلحة المركز المالي للصندوق طالما أن القروض التي يقدمها قابلة للتنفيذ عليها أو أن يدخل الصندوق من خلالها كمساهم في الشركات التي يقدم لها الدعم. وأوضح معالي الطاير أن هناك مغزى مهماً في التعديلات يرتبط بالمدى الزمني والفوائد التي يمكن أن يجنيها الصندوق من ورائها ذلك أن قيمة الضمانات التي تلقاها الصندوق قابلة للزيادة في المستقبل وبالتالي يحصل الصندوق على ميزة الاستفادة من زيادة قيمة الضمانات التي تلقاها مقابل الدعم الذي قدمه. وأوضح معاليه أن توقيت هذا التعديل مهم وضروري خاصة بعد مرور ما يقارب العامين على إنشاء الصندوق في ظروف معينة تطلبت العجلة في إنشائه لتقديم الدعم للمؤسسات والشركات التي كانت تحتاج الدعم آنذاك، والآن وبعد الانتهاء من إعادة هيكلة دبي العالمية وتوفير الدعم المالي لبعض الشركات التي لم تحتج إعادة هيكلة جاءت التعديلات لكي تضمن حقوق الصندوق وتوفير العديد من الأدوات الاستثمارية التي لدى المؤسسات المقترضة التي يقدم بعضها مباني أو أصولا يمكن استبدالها أو جزء منها باسهم أو سندات قابلة للتحويل أو رسملة جزء من قروضها. وأكد معالي احمد الطاير أن كل هذه الحلول تعطي خيارات أفضل لصندوق دبي للدعم المالي وتمكنه من حشد موارد إضافية والاستفادة من ارتفاع قيم الأصول المقدمة له كضمانات كما توفر له مرونة اكبر وخيارات متنوعة للضمانات.

المصدر : البيان

لدولية

الدولار يهبط إلى مستويات منخفضة جديدة في 3 أعوام
صفحة 02 ◄

تباطؤ النمو الأمريكي في الربع1/ وارتفاع التضخم
صفحة 02 ◄

الاقليمية

صندوق النقد: مصر تقول لديها فجوة تمويلية تصل إلى 12 مليار دولار
صفحة 03 ◄

فائض ميزانية السعودية 25 مليار دولار في 2011
صفحة 03 ◄

المحلية

«المركزي : «الودائع الخاصة لدى البنوك بالدولة تنمو 5,3% إلى 583 مليار درهم
صفحة 04 ◄

بدء تطبيق نظام قروض الأفراد الجديد اليوم
صفحة 04 ◄

المقال الأسبوعي
دور الأسواق المالية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي
صفحة 05 ◄

ارتفاع التضخم في منطقة اليورو وتوقعات برفع أسعار الفائدة

واصل التضخم في منطقة اليورو ارتفاعه فوق المستوى المستهدف للبنك المركزي الأوروبي في ابريل مما يزيد من احتمالات رفع أسعار الفائدة في يونيو رغم ضعف المعنويات الاقتصادية وطلب الاسر. وارتفع التضخم في منطقة اليورو التي تضم 17 دولة إلى 2.8 بالمائة على أساس سنوي هذا الشهر من 2.7 بالمائة في الشهر الماضي مسجلا أعلى مستوى منذ أكتوبر 2010 حين بلغ 3.2 بالمائة. وكان متوسط التوقعات بأن يستقر التضخم دون تغير عن مستواه في مارس قبل اجتماع البنك المركزي الأوروبي الذي يعقد الخميس المقبل بشأن أسعار الفائدة. وقال محللون أن هذه الأرقام تزيد من احتمالات رفع أسعار الفائدة في يونيو. ورفع البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة الرئيسي من مستواه القياسي المنخفض البالغ واحدا بالمائة إلى 1.25 بالمائة في ابريل في ظل قلق بشأن تأثير ارتفاع تكاليف الطاقة والغذاء على أسعار المستهلكين.

المصدر: : رويترز

الدولار يهبط إلي مستويات منخفضة جديدة في 3 أعوام

واصل الدولار الأمريكي الهبوط في التعاملات الآسيوية مسجلا مستويات منخفضة جديدة في حوالي ثلاث سنوات إمام سلة من العملات الرئيسية مع مراهنة المتعاملين على أن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) سيواصل سياسته النقدية التيسيرية في الأجل المنظور. وتراجع مؤشر الدولار- الذي يقيس قيمة العملة الأمريكية مقابل سلة من ست عملات رئيسية- إلي أدنى مستوى له منذ يوليو 2008 قبل أن يتعافى قليلا. وبلغت خسائر المؤشر منذ بداية الأسبوع 1.4 بالمائة ويتجه نحو تسجيل أسوأ أداء أسبوعي .

المصدر: : رويترز

النفط قرب أعلى مستوى في 31 شهرا جراء ضعف الدولار والتوترات

حومت أسعار النفط قرب أعلى مستوى في 31 شهرا يوم الجمعة فيما فاق تأثير ضعف الدولار والعنف في شمال أفريقيا على أثر المخاوف حيال تباطؤ النمو في الولايات المتحدة أكبر مستهلك للخام في العالم. ووفقا لبيانات رويترز يتجه الخام الأمريكي إلى إنهاء شهر أبريل نيسان على مكاسب للشهر الثامن على التوالي في أطول سلسلة من الارتفاعات الشهرية منذ 1983. وبحلول الساعة 1027 بتوقيت جرينتش انخفض سعر الخام الأمريكي الخفيف 18 سنتا إلي 112.68 دولار للبرميل بعد أن أنهى الجلسة السابقة عند 112.86 دولار للبرميل في أعلى مستوى منذ إغلاق 22 سبتمبر أيلول 2008. وهبط سعر العقود الآجلة لخام القياس الأوروبي مزيج برنت سنتين إلي 125 دولارا للبرميل يوم الجمعة بأقل دولارين عن أعلى سعر له في عام 2011 الذي سجله يوم 11 أبريل عند 127.2 دولار. وعوض كل من الخام الأمريكي ومزيج برنت بعض الخسائر التي تكبداها في وقت سابق يوم الجمعة بعد أن أظهرت بيانات منطقة اليورو ارتفاع معدل البطالة على نحو أكبر في أبريل فوق المستوى الذي حدده البنك المركزي الأوروبي

المصدر: : رويترز

تباطؤ النمو الأمريكي في الربع/1 وارتفاع التضخم

تباطأ النمو الاقتصادي الأمريكي بوتيرة أسرع من المتوقع في الربع الأول من العام إذ أدى ارتفاع أسعار الغذاء والبنزين لانخفاض إنفاق المستهلكين ودفع مؤشر واسع النطاق للتضخم للارتفاع بأسرع وتيرة في عامين ونصف العام. لكن تراجع الإنتاج والذي كان أيضا نتيجة الطقس الشتوي شديد البرودة واتساع العجز التجاري إلى جانب ضعف الإنفاق الحكومي لن يدوم طويلا في ضوء قوة سوق العمل. وقالت وزارة التجارة الأمريكية أن نمو الناتج المحلي الإجمالي - الذي يقيس جميع السلع والخدمات المنتجة في البلاد - تباطأ إلى معدل سنوي يبلغ 1.8 بالمائة من 3.1 بالمائة في الربع الأخير من العام الماضي. وكان اقتصاديون توقعوا نمو الناتج المحلي الأمريكي اثنين بالمائة. وحد من نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول انخفاض حاد في إنفاق المستهلكين الذي زاد 2.7 بالمائة بعد نمو قوي بنسبة أربعة بالمائة في الشهور الثلاثة الأخيرة من 2010. وارتفع مؤشر سعر نفقات الاستهلاك الشخصي 3.8 بالمائة وهي أسرع وتيرة منذ الربع الثالث من 2008 بعدما زاد 1.7 بالمائة في الربع الأخير من العام الماضي.

المصدر: : رويترز

أوباما يريد إنهاء إعفاءات ضريبية لصناعة النفط

واصل الرئيس الأمريكي باراك أوباما ضغطه على الكونجرس لإنهاء إعفاءات ضريبية لشركات النفط والغاز قائلا أنها تحقق أرباحا ضخمة وذلك في محاولة لاحتواء التداعيات السياسية لارتفاع أسعار البنزين. وجدد أوباما دعوته لإلغاء "دعم ضريبي غير مبرر" بقيمة أربعة مليارات دولار في وقت تشهد فيه واشنطن جهودا تقشفية لضبط الميزانية. وقال أوباما "عندما تحقق شركات النفط أرباحا ضخمة بينما تعانون أنتم في محطات البنزين ونمشط نحن الميزانية الاتحادية بحثا عن أوجه إنفاق يمكن أن نستغني عنها فان هذه المنح الضريبية تصبح غير صحيحة. أنها غير ذكية. وينبغي أن ننهيها."وأعلنت شركات النفط الأسبوع الماضي عن زيادات حادة في أرباح الربع الأول من العام مع تجاوز أسعار النفط مستوى المائة دولار للبرميل بفعل الاضطرابات في الشرق الأوسط وتنامي الطلب العالمي على الطاقة. وجاءت في المقدمة اكسون موبيل أكبر شركة مدرجة في العالم من حيث القيمة حيث فاقت نتائجها توقعات المحللين بزيادة 69 بالمائة في الإرباح لتصل إلى 10.65 مليار دولار وهو أكبر ربح للشركة منذ الربع الثالث من 2008. وشدد أوباما على التزامه "بإنتاج امن ومسئول للنفط هنا في الوطن" لكنه قال أن من الأفضل استثمار أموال دعم صناعة النفط في تطوير مصادر طاقة بديلة.

المصدر: :

صندوق النقد: مصر تقول لديها فجوة تمويلية تصل إلى 12 مليار دولار

قال مسئول بصندوق النقد الدولي إن مصر أشارت إلى حاجتها لما بين عشرة مليارات و12 مليار دولار لسد فجوة تمويلية لكنها لم تطلب رسميا بعد الحصول على قرض من الصندوق. وقال مسعود أحمد مدير الصندوق لمنطقة الشرق الأوسط واسيا الوسطى " ما نعرفه في هذه المرحلة هو أن السلطات المصرية أشارت إلى وجود فجوة تمويلية بواقع عشرة إلى 12 مليار دولار .. تحليلنا ينبئ بأن هذا صحيح على الأرجح." وأضاف بعد عرض تقديمي لتوقعات الصندوق للاقتصاديات الإقليمية "يشير تحليلنا إلى أن من المحتمل أن يكون هذا صحيحا." وتقول مصر أنها تسعى للحصول على تمويل بقيمة عشرة مليارات دولار من مقرضين دوليين ودول غنية لمواجهة تداعيات الاحتجاجات الشعبية. كان رئيس الصندوق قال في وقت سابق الشهر الجاري أن من المرجح أن يتيح الصندوق قروضا بقيمة 35 مليار دولار للدول المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي حدثت بها انتفاضات شعبية. وقال أحمد أن الصندوق لم يتلق طلب مساعدة مالية من أي دولة ولا من مصر. وأضاف "عند هذه المرحلة حتى مصر لم تطلب أموالا. فقط من اجل التوضيح لم نتلق طلب تمويل من مصر بعد. لكن في هذه المرحلة لا ندري فعليا كم سيكون المبلغ." كان وزير المالية المصري سمير رضوان قال في الكويت أن حكومته تجري محادثات مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض يصل إلى أربعة مليارات دولار.

المصدر: : رويترز

فائض ميزانية السعودية 25 مليار دولار في 2011

قال بنك سعودي مملوك للدولة أن السعودية ستحقق فائضا قدره 95 مليار ريال (25 مليار دولار) هذا العام رغم خطط إنفاق قياسية وذلك على أساس متوسط سعر للنفط عند 95 دولارا للبرميل. ووضع أكبر اقتصاد عربي ميزانية قياسية لعام 2011 وذلك للعام الثالث على التوالي حيث تضمنت إنفاق 580 مليار ريال كما أعلن عن منح مالية إضافية بأكثر من 100 مليار ريال لإنفاقها على البنية التحتية ومشاريع أخرى. وقال كبير اقتصاديي البنك الأهلي التجاري أن البنك يتوقع فائضا يقترب من 95 مليار ريال وإنفاقا حكوميا عند حوالي 846 مليار ريال. وقال أن ثقة الشركات في أكبر بلد مصدر للنفط في العالم ستزيد في الربع الثاني من العام على مستوى عدة قطاعات نتيجة لزيادة الإنفاق. وقال أن قفزة الثقة ستشمل مختلف المتغيرات سواء حجم المبيعات أو الطلبيات الجديدة أو أسعار البيع أو الإرباح. كان البنك أصدر بالتعاون مع دن اند برادستريت مؤشره للتفاؤل بالأعمال للربع الثاني من 2011 وهو استطلاع يشمل 500 شركة في المملكة والذي كشف عن مستويات قياسية في القطاع غير النفطي. وارتفع مؤشر القطاع غير النفط إلى 68 نقطة في الربع الثاني من 65 نقطة في الربع السابق وهو أعلى مستوى منذ بدء إجراء المسح في الربع الأول من 2009 في حين ارتفع المؤشر المجمع لقطاع الصناعات التحويلية إلى 70 نقطة من 64 نقطة. وارتفع مؤشر قطاع البناء السعودي مدعوما بخطط حكومية لتعزيز مشاريع البنية التحتية ليصل إلى 71 نقطة من 66 نقطة. ويتوقع مع ارتفاع إنتاج النفط المنتظر أن يصل إلى تسعة ملايين برميل يوميا في 2011 نمو الناتج المحلي الإجمالي للسعودية 5.8 بالمائة. وسينمو القطاع غير النفطي خمسة بالمائة مع مضي الحكومة قدما في مشاريع للبنية التحتية.

المصدر: : رويترز

مصر تطرح أذون خزانة بقيمة 4.375 مليار جنيه والعائد يرتفع

قال البنك المركزي المصري انه باع أذون خزانة بقيمة 4.375 مليار جنيه (735.7 مليون دولار). وباع البنك ما قيمته 2.5 مليار جنيه من أذون الخزانة ذات الأجل 182 يوما وهو الحجم المعروض بعائد متوسط 12.437 بالمائة ارتفاعا من 12.203 بالمائة في مزاد الأسبوع الماضي. وباع البنك كذلك ما قيمته 1.875 مليار جنيه من أذون خزانة ذات أجل 357 يوما وهو أقل من الحجم المعروض بعائد متوسط 12.821 بالمائة ارتفاعا من 12.513 بالمائة في أحدث إصدار يوم 12 من ابريل. (الدولار يساوي 5.9467 جنيه)

المصدر: : رويترز

الضويحي: مشاريع الإسكان الجديدة تستهدف 113 موقعاً في أنحاء السعودية

كشف وزير الإسكان السعودي الدكتور شويس بن سعود الضويحي، أن مشاريع الوزارة ستستهدف 113 موقعا في المحافظات والمناطق بجميع أنحاء المملكة، كما ستأخذ الوزارة في الاعتبار "إيجاد مختلف الأنشطة والمرافق التي يحتاج إليها المستفيدون من الوحدات السكنية. وشدد الوزير على أن المقاول الوطني يشكّل الأساس بالنسبة لوزارة الإسكان، إذ إن معظم مشاريعها تم توقعيها مع مقاولين محليين، لافتاً إلى أن الوزارة مقبلة على مشاريع كبيرة وجبارة، وتابع:" شركات المقاولات يجب أن تنمو وتصبح بشكل أفضل، فالوزارة تأمل بترسية جميع مشاريعها على مقاولين محليين". وأوضح الوزير أن مشاريع وزارة الإسكان متكاملة الخدمات، وتستهدف 113 ما بين مناطق ومدن ومحافظات، وتأخذ في الاعتبار إيجاد مختلف الأنشطة والمرافق التي يحتاج إليها المستفيدون من الوحدات السكنية، كاشفاً أن الوزارة ستعمل على التمدّد الرأسي، مؤكداً أن جميع التصاميم الإسكانية ستكون متناسبة مع الأسرة السعودية. واعتبر الوزير أن "مؤسسات القطاع الخاص التي شاركت في تنمية هذا القطاع ستشارك لتشمل قطاعات كثيرة جداً، منها الخدمية والتجارية والصناعية، مبينا "مكاتب الاستشارات الهندسية، وشركات المقاولات ومصانع مواد البناء وشركات التطوير العقاري وغيرها سيكون لها دور بارز في تحقيق التنمية".

المصدر: : العربية.نت

«المركزي» : الودائع الخاصة لدى البنوك بالدولة تنمو 5,3% إلى 583 مليار درهم

نمت الودائع الخاصة لدى البنوك العاملة في الدولة بنسبة 5,3%، خلال الربع الأول من العام الجاري، تعادل نحو 30 مليار درهم، لترتفع إلى 583 مليار درهم تقريباً بنهاية مارس، مقارنة مع 553 مليار درهم بنهاية العام الماضي، بحسب البيانات الصادرة عن المصرف المركزي أمس. وارتفعت الودائع الخاصة لدى القطاع لمصرفي في الدولة بنسبة 1,3%، والتي تعادل 7,5 مليار درهم خلال شهر مارس الماضي لوحده. إلى ذلك، زادت الودائع الحكومية خلال الربع الأول بنسبة 7,75% لتبلغ 214 مليار درهم بنهاية مارس مقارنة مع 199 مليار درهم تقريباً بنهاية العام الماضي، وبارتفاع بلغت قيمته نحو 15 مليار درهم. وجاءت الحصة الأكبر من الزيادة في ودائع الحكومة، خلال شهر مارس الماضي، بقيمة 14,8 مليار درهم تقريباً، لترتفع بنسبة 7,4% خلال الشهر. وارتفع الرصيد الإجمالي لودائع البنوك العاملة في الدولة بنسبة 2,4%، لتبلغ 1105 مليار درهم ، خلال شهر مارس 2011، مقارنة مع رصيدها البالغ 1079 مليار درهم بنهاية فبراير، فيما سجلت نموا بقيمة 56 مليار درهم تعادل نمواً بنسبة 5,3% خلال الربع الأول من العام الجاري ، مقارنة مع رصيدها في نهاية العام الماضي البالغ 1049 مليار درهم. وزادت البنوك العاملة في الدول قاعدة رأسمالها (رأس المال والاحتياطيات)، بقيمة 22,6 مليار درهم، تعادل نموا بنسبة 8,83% خلال الربع الأول من العام الجاري، لترتفع إلى 278,6 مليار درهم بنهاية مارس، مقارنة مع 256 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2010.

المصدر: : الاتحاد

بدء تطبيق نظام قروض الأفراد الجديد اليوم

تبدأ البنوك العاملة في الدولة اعتباراً من اليوم تطبيق نظام القروض المصرفية للأفراد الجديد الذي أصدره المصرف المركزي في مارس الماضي، ويحدد سقوفاً للرسوم والعمولات التي تتقاضاها البنوك، ويضع معايير جديدة للإقراض. وأكد اقتصاديون أن النظام الجديد للقروض والخدمات المالية المقدمة للعملاء الأفراد يعتبر "خريطة طريق" وضعها المصرف المركزي، لتحد من مغالاة البنوك في التعامل مع الأفراد من جهة، وتدفع الأفراد للالتزام بتنظيم إنفاقهم المالي بما يتناسب مع مستويات دخولهم المنتظمة من جهة أخرى. ويضع النظام الجديد للقروض شروطا تحدد السقف الأعلى للقرض الشخصي بـ 20 ضعفا للراتب، على أن يتم السداد خلال فترة لا تتجاوز 48 شهرا وألا يشكل القسط أكثر من 50% من راتب الموظف أو قيمة الدخل المنتظم له، وألا يزيد على 30% من راتب المتقاعد، فيما وضع النظام شروطا أخرى لتمويل السيارات، بحيث يلزم المقترض بدفع 20% من قيمة السيارة كدفعة مقدمة. وأوضح أن تأثيره على إجمالي محفظة القروض للبنوك سيكون محدودا، حيث بلغت حصة القروض الشخصية من إجمالي التمويلات البنكية في الدولة ما بين 23 و25% كمعدل وسطي خلال الأشهر الماضية، ومن المرجح أن تبقى حصتها قريبة من هذا المعدل. وكانت البنوك ركزت على سوق الأفراد خلال الأعوام القليلة الماضية، لكونه الأكثر ربحية والأقل مخاطرة، في ظل انحسار فرص التمويل الاخرى، مما أدى إلى تسهيل الطريق أمام الكثير من المواطنين والوافدين للتورط في ديون وقروض وتسهيلات لاطاقة لهم بها. ووفقا للبيانات الصادرة عن المصرف المركزي، نمت القروض الشخصية الاستهلاكية بنسبة 125% خلال أربع سنوات لترتفع من 29 مليار درهم مطلع عام 2007 إلى 65,2 مليار درهم بنهاية 2010، وأما إجمالي القروض الشخصية فقد وصل 247 مليار درهم بنهاية العام الماضي، بنسبة نمو بلغت نحو 9% خلال آخر عامين. وارتفع عدد البلاغات التي قدمها الجمهور للمصرف المركزي اعتراضا على معاملات البنوك المالية والمصرفية مع عملائها، بنسبة 73% خلال العام الماضي لتصل إلى نحو 2500 بلاغ، ساعدت "المركزي" على استنتاج أن هناك مغالاة من قبل البنوك في التعاملات المالية مع الافراد، مما سرع في وضع نظام جديد للقروض الشخصية والمعاملات المالية للافراد، يساعد على توزيع أفضل للسيولة ويسهم في تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية في الدولة.

المصدر: : الاتحاد

شراكة إماراتية صينية لتطوير مصنع ألمنيوم قيمته 1.6 مليار دولار في ماليزيا

أبرمت "مجموعة الخليج الدولية للاستثمار القابضة" التي يرأسها المستثمر الماليزي تان سري سيد مختار البخاري ورجل الأعمال الإماراتي محمد علي العبار، اتفاقية تأسيس مشروع مشترك مع شركة الألمنيوم الصينية (CHINALCO) لتطوير مصنع لصهر الألمنيوم بكلفة 1.6 مليار دولار في ولاية ساراواك بماليزيا. ويأتي اتفاقية المشروع المشترك الجديد بعد إتمام بروتوكول اتفاقية تأسيس المشروع في فبراير من 2010. وستمتلك وتشغل الشركة الجديدة "سميلتر آسيا" Smelter Asiaمصنع الألمنيوم الخاص بطاقة إنتاجية سنوية تبلغ في المرحلة الأولى 370 ألف طن متري. وفي حال توفر طاقة أكبر من شبكات التوليد، فإنه من المخطط رفع إنتاجية المنشأة لتصل إلى 700 ألف طن متري سنوياً. وقال تان سري سيد مختار البخاري "إنه من المتوقع أن يتزايد الطلب على الألمنيوم دولياً بمعدل 4% خلال السنوات الخمس المقبلة، مدفوعاً بصورة رئيسية بتنامي الطلب في القارة الآسيوية. وسيساهم المصنع في إيجاد فرص عمل جديدة وسيدفع بعملية تنمية القطاعات الصناعية الداعمة، مما سيساهم بشكل ملحوظ في تحفيز نمو الاقتصاد الماليزي بشكل عام". ستستفيد منشأة "سميلتر آسيا" من الموقع الاستراتيجي ضمن "مجمع ساراواك للطاقة المتجدة" SCOREفي ولاية "ساراواك"، الذي يعتبر مقراً إقليمياً تتوفر فيه بنى تحتية ذات مستوى عالمي، إضافة إلى مرافق الموانئ. ويتميز المجمع بقربه من الأسواق الناشئة لتتيح للمصهر القدرة على تلبية الطلب المتنامي على الألمنيوم من الأسواق العالمية، وخلال فترة زمنية قصيرة.

المصدر: : العربية.نت

الإمارات تغير خارطة ناطحات السحاب بالعالم وتستحوذ على 7.3% منها

منحت الطفرة العقارية بقيادة دبي الإمارات العربية المتحدة موقعاً رئيسياً في خارطة ناطحات السحاب في العالم، حيث أظهر تقرير عالمي متخصص أن الإمارات تستحوذ على 7.3% من أطول المباني في العالم التي يتجاوز ارتفاعها 200 متر. وذكر لمجلس المباني ومقره ولاية شيكاغو الأمريكية أن لدى الإمارات حالياً 44 ناطحة سحاب يزيد ارتفاعها على 200 متر يتركز أغلبها في إمارة دبي التي شيدت "برج خليفة"، وهو أعلى مبنى في العالم بارتفاع يتجاوز 800 متر. وقال التقرير لذي نشرته، السبت 30-4-2011، صحيفة": البيان" الصادرة في دبي إن الإمارات "نجحت في قلب المعادلة المتعلقة بتواجد ناطحات السحاب والأبراج السكنية والتجارية على مستوى العالم، فبعدما كانت منحصرة في شمال أمريكا أصبحت اليوم بفضل الإمارات منتشرة في منطقة الشرق الأوسط بعد الطفرة العمرانية". وأشار المجلس إلى أن ميزة الإمارات على صعيد المباني الشاهقة لا تنحصر في ارتفاعات تلك المباني بل تتجاوزها إلى عددها مقارنة بالسكان، ففي دولة يبلغ عدد سكانها 4.7 مليون نسمة، ذلك يعني بأن لكل 100 ألف نسمة برج من تلك الأبراج الـ44 التي يزيد ارتفاع كل منها على 200 متر. وبحسب التقرير فقد زاد عدد المباني التي يزيد طولها على 200 متر حول العالم من 286 إلى 602 مبنى خلال العقد الماضي فقط. وتنتشر هذه المباني في الوقت الراهن في 32 دولة حول العالم. وأشار التقرير إلى أن أقل نسبة كثافة بين السكان والمباني الشاهقة توجد في الشرق الأوسط وتحديداً في دول تتقدمها الإمارات والبحرين وقطر.

المصدر: : رويترز

ارتفاع أعداد السياح في أبوظبي 10 % في الربع الأول

قالت هيئة أبوظبي للسياحة أن أعداد السائحين في أبوظبي ارتفعت عشرة بالمائة على أساس سنوي في الربع الأول من العام مع استمرار الإمارة في جذب الزوار باستضافة المزيد من الإحداث الترفيهية. وأفاد بيان من الهيئة أن نحو 510,114 سائحا أقاموا في فنادق في عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة في الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام وقضوا 1.56 مليون ليلة سياحية. وتصدر السياح من بريطانيا القائمة قبل الهند والولايات المتحدة في حين جاء أغلب السياح الإقليميين من السعودية. وتابع البيان أن متوسط معدلات الإشغال في الفنادق في ابوظبي بلغ 72 بالمائة في الربع الأول من العام. وتستثمر أبوظبي مليارات الدولارات في قطاعات الصناعة والسياحة والبنية الأساسية لتنويع اقتصادها بعيدا عن النفط. وتضم أبوظبي مدينة فيراري الترفيهية وهي الأولى من نوعها على مستوى العالم.

المصدر: : رويترز

هيئة الأوراق المالية تطلق اليوم مؤشر سوق الإمارات المالي الجديد

تبدأ هيئة الأوراق المالية والسلع اعتباراً من اليوم الأحد إطلاق المؤشر الجديد لسوق الإمارات للأوراق المالية. وذلك في إطار جهود الهيئة لتطوير الأداء في الأسواق المالية بالدولة، حيث جرى بموجب المؤشر الجديد توحيد التصنيف القطاعي للشركات المدرجة في الأسواق المالية وإعادة توزيع الشركات على تلك القطاعات بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية المعتمدة من قبل مؤسسات التصنيف الدولية الكبرى. ويبلغ عدد القطاعات في المؤشر 10 قطاعات .

تعليق

هناك مؤشرات كثيرة لقياس جودة الأسهم في الأسواق المالية من اجل اختيار الأسهم ذات العوائد الجيدة والتي تتمتع شركاتها بمركز مالي جيد وسوف نقتصر على أهمها وكالاتي:

1- نصيب السهم من الربح الموزع (Cash dividend per share): من المعلوم أن العوائد الناتجة من ملكية الأسهم في الغالب سوف لا توزع كلها على المالكين وإنما سوف يتم الاحتفاظ بجزء منها على شكل إرباح محتجزة (retained profits) لغرض تزويد الشركة بالتمويل الإضافي وهي تعتبر احد مصادر تمويلها وتعتبر كذلك ضمن حقوق المساهمين والتي يترتب عليها إرباح مستقبلية،اما القسم المتبقي فيوزع على شكل إرباح موزعة (dividend)، ولكي نحسب نصيب السهم من الربح الموزع والذي نرمز له (س) فإننا نقسم مجموع الإرباح الموزعة على المساهمين والذي نرمز له(ص) على عدد الأسهم المصدرة(ع) وبالشكل الآتي: (س=ص/ع) ، في الاستثمار الناجح يجب أن تكون قيمة س موجبة، وتزداد هذه القيمة كلما ازدادت قيمة ص ، إما إذا كانت قيمة س سالبة أو صفرا فيجب تجنب هكذا أسهم والتوجه نحو أسهم أفضل جودة.

2- معدل العائد على السهم(yield per share): وهو يشير إلى العائد الذي يحصل عليه المساهم مقابل الاحتفاظ بالسهم ، وهو عبارة عن نصيب السهم من الربح الموزع مقسوما على سعر الإقفال للسهم في نهاية العام ، فإذا رمزنا لهذا العائد (س) والربح الموزع (ص) وسعر الإقفال (ع) فان المعادلة تكون (س=ص/ع×100%) حيث تزداد قيمة س كلما ازدادت قيمة ص أو بانخفاض قيمة ع ، في حين تنخفض قيمة س بانخفاض قيمة ص أو عند ارتفاع قيمة ع.

3- ربحية السهم الواحد(Earning per share): ويقيس هذا المؤشر حصة أو نصيب السهم الواحد من الفائض القابل للتوزيع (أو صافي الربح بعد الضرائب) ويتم استخراج ذلك المؤشر بقسمة صافي الربح السنوي بعد خصم الضريبة(وذلك سواء أكان هذا الربح موزع جزئيا على شكل كوبون أو محتجز في شكل احتياطيات وإرباح مرحلة غير موزعة) على عدد الأسهم المكتتب بها ، وتجدر الاشارة إلى انه يتعين استبعاد الحصص التي لا تخص المساهمين من صافي الربح مثل حصة العاملين ومكافآت مجلس الإدارة وأي حصص أخرى بحيث يقتصر الأمر على الربح السنوي الموزع على المساهمين والمحتجز على شكل احتياطيات وإرباح محتجزة ، فإذا فرضنا الرمز(س) لمعدل العائد على السهم و(ص) الفائض المحتجز كاحتياطيات و(ع) نصيب المساهمين و(د) عدد الأسهم المصدرة ، لذا فان شكل المعادلة سيكون (س=ص+ع/د) ، أن س تزداد بزيادة ص أو ع أو بزيادة كليهما وتنخفض س بانخفاض ص اوع أو بانخفاض كليهما.

المصدر: البيان

دور الأسواق المالية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي

تمارس الأسواق المالية دورا مهما في زيادة معدلات النمو الاقتصادي بسبب ما توفره من رؤوس أموال لقطاعات واسعة من الإعمال من جهة، وما تضيفه من إرباح وفوائد لمقدمي تلك الأموال من جهة أخرى . فقد أصبحت أسواق المال من المواضيع المهمة التي تبحث في علم الاقتصاد بسبب دورها الفاعل في الاقتصاديات الحديثة ، وما تلعبه من تأثير على مستوى الاقتصاد العالمي ، بحيث أصبحت هذه الأسواق مرآة عاكسة لحالة الاقتصاد من زيادة أو تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي لكثير من البلدان ، بسبب ما تشكله من نقطة تلاقي بين كل من قطاعي الإعمال والمالية ، فقطاع الإعمال ينتج السلع والخدمات وقطاع المال يمول ذلك الإنتاج ، فكلما زاد الإنتاج زادت معه الإيرادات ومن ثم زيادة عوائد أسواق المال والتي تنعكس بشكل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي حدوث النمو في الاقتصاد القومي. ولكي نوضح مدى أهمية تلك العلاقة فسوف نبحثها في الموضوعين الآتيين وهما أهمية أسواق المال في تنشيط القطاعات الاقتصادية أولا ودورها في توفير السيولة لتمويل تلك القطاعات ثانيا.

أولا:اهمية أسواق المال في تنشيط القطاعات الاقتصادية

في الاقتصاد الحديث أصبحت أسواق المال تحتل أهمية كبيرة في تنشيط القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية بسبب ما توفره من تمويل لتلك القطاعات والتي تتضح في النقاط الآتية:

1- عند حصول قطاعات الإعمال على الأموال اللازمة للتشغيل من السوق المالي سوف يزداد نطاق عملها ويتسع إنتاجها ، هذا إذا افترضنا أن تلك القطاعات هي عبارة عن شركات مساهمة كبيرة يتكون رأسمالها من مجموع رؤوس أموال شهادات الملكية وهي الأسهم بالإضافة إلى الأموال المقترضة من خلال شهادات الإقراض وهي السندات والتي يتم الحصول عليها بواسطة السوق المالي.

2- أن قطاعات الإعمال تمثل وحدات اتفاقية في السوق المالي في مقابل الوحدات الادخارية التي تقدم تلك الأموال والتي تحصل على مكافئات لقاء تقديم تلك الأموال إما على شكل إرباح على الأسهم أو فوائد على السندات وبالتالي سوف تضيف تلك المدخرات عوائد إضافية لأصحابها ومن ثم زيادة في دخولها والتي تنعكس بشكل زيادة في الدخل القومي وبالتالي زيادة في النمو الاقتصادي.

3- أن اتساع نشاط قطاع الإعمال وازدهاره يؤدي إلى زيادة معدل الاستخدام ومن ثم يعمل على انخفاض معدل البطالة مما يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد ومن ثم زيادة الدخل القومي والذي يؤدي بالنتيجة إلى زيادة النمو الاقتصادي.

4- أن اتساع نشاط قطاع الإعمال أفقيا وعموديا يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة الضريبية على شكل ضرائب على إرباح الأسهم والسندات بالإضافة إلى ضرائب الدخل التي تضيفها دخول الأفراد العاملين في تلك القطاعات والتي تنعكس بشكل زيادة في إيرادات الدولة الضريبية ومن ثم زيادة في الإيرادات التي تمول ميزانية الدولة ، إضافة إلى ذلك تشكل الطبيعة التنظيمية إلى الشركات المساهمة وسيلة مهمة للوقاية من التهرب الضريبي الذي يحدث لدى الأفراد الغير مرتبطة دخولهم بالشركات ، فعلى سبيل المثال ينتظم ما يقارب 85% من العاملين في أمريكا في شركات بينما يقل هذا العدد في فرنسا إلى 60% وهذا يعني وجود تهرب ضريبي مقداره 15% في أمريكا بينما يزداد نسبته في فرنسا والذي يبلغ 40%.

أن النقاط المذكورة أعلاه تؤثر بمجملها في النمو الاقتصادي ومن ثم في الدخل القومي بسبب (الدور المركزي الذي تشكله الأسواق المالية في الاقتصاد الحديث) (فقد كشفت إحدى الدراسات التي قام بها البنك الدولي بوجود علاقة ايجابية قوية بين السيولة التي توفرها الأسواق المالية ومعدلات النمو الاقتصادي) وتعتمد هذه العلاقة بالدرجة الأساس على درجة فعالية السوق وحجمها ، فتقوى هذه العلاقة بوجود سوق مالي متطور وفاعل وتضعف هذه العلاقة مع وجود سوق مالي غير فاعل وغير متطور مثل ما نشهده في اغلب البلدان النامية.

ثانيا: دور أسواق المال في توفير السيولة

أن حجم السيولة المالية التي توفرها الأسواق المالية إلى قطاع الإعمال والقطاع الحكومي هي صاحبة الدور الحاسم بالتأثير في النمو الاقتصادي في ضوء العلاقة المؤثرة بين السوق المالي والنمو الاقتصادي ، ويتم قياس هذا التأثير من خلال نسبة رسملة السوق المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وتعرف رسملة السوق المالية على أنها قيمة أسهم الشركات المدرجة في السوق تبعا لأسعار السوق المالية . فعندما تزداد نسبة رسملة السوق المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي سوف يزداد معها قوة تأثير هذه السوق في النمو الاقتصادي وعندما تقل نسبة الرملة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي سوف تقل معها نسبة تأثير السوق المالي في النمو الاقتصادي. وإذا ما تم قياس نسبة هذه الرملة إلى الناتج المحلي المصري مثلا سوف نجدها تشكل 35%، وهذه نسبة مرتفعة نسبيا لدولة نامية مثل مصر وفي نفس الوقت تبين لنا مدى أهمية أسواق المال في توفير السيولة إلى قطاع الإعمال. لكن ما الذي يجعل السوق المالي فاعلا ومؤثرا بحيث يعمل على جذب المستثمرين

المحليين والأجانب ويكون مؤثرا في النمو الاقتصادي؟.
بالحقيقة أن صاحب الدور الأساسي في مدى فاعلية السوق المالي هو درجة كفاءة السوق المالية والتي تتصف بالاتي :
1- أن كفاءة السوق تعني تساوي القيمة الحقيقية للاستثمارات مع سعرها في السوق.
2- في ضوء كفاءة السوق يكون السعر الحالي للورقة المالية هو أفضل قيمة لها في فترة معينة .
3- يكون السوق الكفء دائما في حالة توازن مستمر.
4- تنعكس المعلومات بسرعة وبطريقة عشوائية غير متحيزة في أسعار الاستثمارات ، بمعنى أن أسعار الاستثمارات تعكس جميع المعلومات المتاحة عنها بالسوق وبالتالي فان الأسعار في هذه الحالة تمثل أفضل مؤشر للقيمة الحقيقية للمعلومات المتاحة .
5- في ضوء كفاءة السوق لا يكون من السهل تحقيق إرباح غير عادية بالاعتماد على المعلومات المتاحة في السوق لان هذه المعلومات تكون قد انعكست فعلا في السعر.
قد يطرح السؤال الآتي: أن العوامل الاقتصادية المؤدية إلى نجاح السوق المالي قد تتواجد في الدول ذات الاقتصاديات المتطورة وليست في الدول ذات الاقتصاديات النامية بحيث تكون مؤثرة في النمو الاقتصادي.
بالحقيقة أن درجة تأثير أسواق المال على القطاعات الاقتصادية تختلف باختلاف درجة تطورها والتي تتصف بالاتي:
1 – الأسواق الناضجة وهي الأسواق التي وصلت إلى مستوى من التطور من حيث كمية حجم التداول فيها وتنوع أدواتها الاستثمارية ونسبة كفاءتها ومن أمثلتها الأسواق المالية في الولايات المتحدة واليابان وانكلترا وألمانيا وفرنسا.
2- الأسواق الناشئة وهي الأسواق التي تمتاز بمستوى كفاءة نسبي يقل عما هو عليه في الأسواق الناضجة ومن أمثلتها هي أسواق جنوب شرق أسيا المعروفة بالنمور الآسيوية.
3- الأسواق المبتدئة وهي الأسواق التي تمتاز بحجم تداول منخفض نسبيا ومقتصرا على عدد محدود من الأدوات المالية وتمتاز بانخفاض كفاءتها النسبية ومن أمثلتها ما نشاهده في اغلب الأسواق المالية العربية.
في ضوء التقسيمات الأنفة الذكر نجد أن هناك أسواقا كانت في عداد الأسواق المبتدئة وبسبب الإصلاحات الاقتصادية والمالية فقد أدت إلى تطوير اسواقها لتصل إلى مستوى الأسواق الناشئة وهي النمور الآسيوية وعلى رأسها ماليزيا التي أوصلت بلدها إلى عاشر دولة صناعية في العالم ، لأنها أدركت تماما سوف لن تطور قطاع الإعمال ما لم توفر القنوات اللازمة لتمويل هذا القطاع وتحديدا عن طريق تطوير الأسواق المالية ، فكان احد أسباب نجاحها هو اهتمامها وتطويرها لسوقها المالي بحيث خرجت من منظومة الأسواق المالية المبتدئة إلى منظومة الأسواق المالية الناشئة ، وكذا الحال لسوق دبي المالي الذي جذب رؤوس أموال خليجية كانت مستثمرة في الأسواق الدولية ، بل أدى الاهتمام بهذا السوق إلى جذب رؤوس أموال أجنبية كانت مستثمرة في أسواق مالية دولية ناضجة بسبب درجة الثقة المتزايدة في هذا السوق ، وكذلك لا ننسى الدور الذي لعبته هذه الأسواق في ولادة شركات جديدة وتوسيع شركات قائمة عن طريق تمويلها بالسيولة اللازمة والتي أدت إلى توسع في قطاع الإعمال في هذه الدول ومن ثم ساهمت في دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الإمام وبالتالي إلى زيادة الدخل القومي . فمثلا عند مساهمة الأسواق المالية الأمريكية في زيادة النمو الاقتصادي بنسبة80% فعندها يمكن أن تساهم هذه الأسواق في زيادة نسبة النمو في بعض البلدان النامية وان كان بنسبة اقل هذا إذا تم الاهتمام في هذا القطاع وخلق العوامل الاقتصادية والمالية والتشريعية الملائمة لنجاحه بمعنى أن نسبة مساهمتها في النمو الاقتصادي سوف تكون ضئيلة نسبيا في البداية لكن مع تراكم الخبرة والتجربة سوف يتحسن أدائها ويرتفع مستوى مساهمتها في النمو الاقتصادي ومن ثم الدخل القومي